



الساده / البورصة المصرية  
إدارة الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

نحيط سيادتكم علم بأنه قد تم صدور حكم من المحكمة الاقتصادية في الدعوى رقم 481 لسنة 18 ق  
أقتصاد القاهرة .

نحيط سيادتكم علما بشأن صدور الحكم في الدعوى 481 لسنة 18 ق من المحكمة الاقتصادية بالقاهرة  
بشأن النزاع القائم بين الشركة العربية لإدارة وتطوير الأصول والشركة العربية لحليج الأقطان فقد خلص  
منطوق الحكم في الدعوى سالفه الذكر بالآتي :

أولاً:- ان اجراءات التقسيم بين الشركتين سالفه الذكر (القاسمه والمنقسمه) تمت صحيحه وفقا للقانون  
وان الجمعيات العامة غير العادية بتاريخ 2017/2/23 ، 2017/9/30 لشركة حليج الاقطان تم التصديق  
عليهما من الهيئة العامة للأستثمار مما يعني صحه اجراءات تلك الجمعيات واحقيه الشركة العربية لإدارة  
وتطوير الأصول في جميع قطع اراضي المحالج الواردة بالأوراق .

ثانيا: جاء بمنطوق الحكم وهو عنوان الدعوى نصاً بقبول الدعوى الفرعية المقامه من شركة حليج الأقطان  
شكلاً ورفضها موضوعا الامر الذي يدل علي احقيه الشركة العربية لإدارة وتطوير الأصول بملكه قطع الاراضي  
الواردة بالأوراق .

ثالثاً:- بالنسبه لما جاء بمنطوق الحكم بالزام الشركة العربية لحليج الأقطان بأن تؤدي للشركة العربية لإدارة  
وتطوير الأصول مبلغ 605920 جنيها وفقاً للتقييم المعتمد من الهيئة العامة للأستثمار ورفض جميع طلبات  
الشركة العربية لحليج الأقطان الاخرى حيث تجدر الاشارة بأن عقد البيع المشهر بتاريخ  
1995/2/6 بخصوص أرض هواره - الفيوم والمدرج بالجمعيتين العموميتين سالفى الذكر وعقد التقسيم  
من الهيئة العامة للأستثمار بين الشركة العربية لحليج الأقطان ومحافظة الفيوم بتاريخ 1994/9/27  
كان به عوار قانوني حيث ان العقد قيد حريه التصرف في تلك الأرض وهذا شرط باطل لكن البيع صحيح .



جاري اتخاذ الاجراءات القانونية حيال البند المقيد لحرية التصرف في ذلك العقد (الفيوم) ونقل ملكيه باقى الاراضى التى لم يتم نقلها بعد الى الشركة العربية لإدارة وتطوير الأصول ، وجارى الطعن بالنقض فى الحكم فيما يخص أرض هواره - الفيوم لا غير حيث ان الحكم ليس نهائيا وهناك اجراءات طعن على الحكم لاستدراك العوار بعقد البيع المؤرخ ١٩٩٥ من محافظة الفيوم .

تجدد الإشارة بأن منطوق الحكم عنوان الدعوى رفض جميع طلبات الشركة العربية لحليج الأقطان ولم يرد بمنطوقه الا ما يتعلق بأرض هواره - الفيوم لوجود عوار قانوني فى عقد البيع المحرر مع محافظة الفيوم سالف الذكر مما يجعل مطالبه الشركة العربية لحليج الأقطان بأرض منيه سمنود قد رفضها الحكم كما جاء بنص منطوق الحكم برفض الدعوى الفرعية لشركة حليج الأقطان .

وقد جاء بالدعوى الفرعية للشركة العربية لحليج الأقطان باحقيتها فى بعض الاراضى وذلك على غير الحقيقة وان الحكم جاء واضحا وجليا ورفض تلك الادعاءات ، ولم يذكر سوى النزاع بشأن أرض الفيوم .

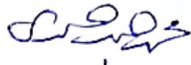
الأمر الذى يحتم الزام الشركة العربية لحليج الأقطان لاستكمال تسجيل باقى الاراضى الى الشركة العربية لإدارة وتطوير الأصول كما حدث سابقا فى اراضى :

- ١- أرض ميت بره - المنوفيه
- ٢- أهناسيا - بني سويف
- ٣- سمالوط - المنيا
- ٤- نصف أرض طنطا - الغربية
- ٥- جزء من ارض دمنهور - البحيرة

وتفضلوا بقبول وافر التحية ،،،

تحريرا فى : ٢٠٢٦/٠٦/٠٨

مدير علاقات المستثمرين

  
محمد أحمد حمدي

